

الدرس الرابع والتسعون

أصل البحث:

إذا كان هناك فتويان إحداهما لمجتهد أعلم والأخرى لمجتهد غير أعلم، ومع

1 - طبع قبل سنوات كتاب جيد تحت عنوان «ترددات الشرائع»، وقد بين وجه استدلالات ترددات الشرائع، .

صفحه 334

فرض وجود فتوى الأعلم، هل يكون فتوى غير الأعلم حجة علينا أم لا؟ وبذلك يتركز البحث على الشك في السبب، يعني نرى هل أنَّ من شرائط التقليد الأعلمية أم لا؟ وهنا اختيار في جريان الأصول العملية أو عدم جريانها طريق أصالة البراءة والاحتياط، وكذلك عن طريق الاستصحاب، وكان لكل واحد من هذه الأصول ثماره ونتائجها، وقد اعتبر أصحاب أصالة الاحتياط، الأعلمية خلافاً لأصحاب أصالة البراءة حيث لم يعتبروا الأعلمية، ولذا علينا أن ندرس هذين للأصلين مع دراسة نتيجة الاستصحاب، لنرى أيًّا من هذه الأصول يكون مثمناً وتؤتي أكله في حينه.

1. أصالة البراءة:

أما أصالة البراءة، فإذا عمل المكلف بفتوى المفضول وترك العمل بفتوى الأفضل والأعلم، نشك هل أنَّ هناك عقاباً بالنسبة إلى مخالفته لفتوى الأعلم أم لا؟ مثلاً يقول المفضول، الدعاء جائز عند رؤية الهلال، ويقول الأفضل والأعلم بوجوبه، فإذا عمل المكلف بفتوى المفضول وترك الدعاء عندئذ نشك هل أنه يعاقب على مخالفته في ترك الدعاء أم لا؟ تقول أصالة البراءة: إنَّ هذه المخالفة لا إشكال فيها ولا عقاب عليها، إذن لا تعتبر الأعلمية في التقليد.

إشكال:

ترد على هذا البيان إشكالات عديدة نذكر منها:

الإشكال الأول: تواجه أصالة البراءة هنا معارضاً وهو، إذا عمل المكلف خلاف ما عمله في السابق وهو عمل بفتوى الأعلم الذي يقول بجواز الدعاء عند رؤية الهلال وترك فتواي المفضول الذي يفتى بالوجوب، هل يستحق عقاباً أيضاً أم لا؟ هنا تجري أصالة البراءة أيضاً. إذن، نفس القضية جارية في كلتا الصورتين،

بمعنى أن كلتا الفتويين لها حجية، ومخالفة أي منهما ليس عليها عقاب.

إن قلت: إذا التزم بفتوى الأعلم وخالف فتوى غير الأعلم لا عقاب عليه، ولا شك هنا أيضاً يأتي الدور لإجراء أصالة البراءة.

قلت: ليس كما تتصورون، فإذا كان قول الأعلم مطابقاً للواقع دائمأً أو كان أقرب للواقع أو الاحتياط، كان هذا الكلام صحيحاً، وصحة ذلك ترجع إلى تأسيس كبرى كلية بموافقة قول الأعلم للواقع دائمأً، ولكن من يستطيع أن يدعي أن قول الأعلم مطابق للواقع دائمأً، بل لا نتيقن بأقربيته للواقع أيضاً ولا الاحتياط، مثلاً، أحياناً يذهب الأعلم إلى أحادية التسبيحات، فيكون قول غير الأعلم الذي يقول بثلاثيتها، أقرب للاحتياط. إذن فلا يمكن الادعاء بأن العمل بفتوى الأعلم يرفع الشك عنا، بل نحن نشك في محالفتنا لفتوى غير الأعلم هل هناك عقاب عليها أم لا؟ فنجري أصالة البراءة. وعندما نشك يحصل التعارض بين الفتويين.

الإشكال الثاني: بما أنه يحصل علم إجمالي بالنسبة إلى التكليف، وهو كون فتوى الأعلم بأحادية التسبيحات وفتوى غير الأعلم بثلاثيتها، وفي العلم الإجمالي لا تجري أصالة البراءة، لأن مع العلم الإجمالي يكون التكليف بالنسبة لنا مجزئاً، تبين من هذين الإشكاليين أنه لا يمكن التمسك بأصالة البراءة في عدم اشتراط الأعلمية.

كلام المرحوم الاصفهاني (قدس سره):

القول الثاني: ما اختاره المرحوم المحقق الاصفهاني (قدس سره) في كتابه الشريفي «رسالة الاجتهاد والتقليد» في الصفحة 33، حيث قال: يدرك عقل العامي مستقلاً تعين الأعلم، وبما أن الدوران هنا بين التعين والتخيير، يعني نحن لا ندرى هل أن فتوى الأعلم حجة معينة على المكلف، أم أن فتوى الأعلم أحد أطراف

التخيير، فيكون المكلف مخيراً بين الأعلم وغير الأعلم. وكما قلنا مراراً إن حجية فتوى الأعلم بالنسبة لنا يقينية، وحجية فتوى غير الأعلم مشكوكه، وعلى القاعدة، الشك في الحجية المساواة مع اليقين والقطع هو عدم الحجية، إذن، الطريق الذي يؤدي بنا إلى الحجية القطعية هو فتوى الأعلم حيث نأخذ بها.

إشكال:

يرد على بيان المرحوم المحقق الاصفهاني (قدس سره) إشكال، وهو، نحن نجري أصالة البراءة فيسائر الموارد الدوران بين التعين والتخيير في حالة تعين على ذمتنا تقليد الأعلم أن نجري البراءة، مثلاً، إذا شكنا في صلاة الجمعة بين التعين والتخيير ولا نعلم هل أن صلاة الجمعة واجبة أو إجراء أصالة البراءة بالنسبة لتعيين صلاة الجمعة، ونقول نحن مخierون بين وجوب الظهر ووجوب الجمعة، فأنتم الأصوليون تقولون: نحن في الدوران بين التعين والتخيير نتمسك بالبراءة بالنسبة إلى ذلك الفرد المعين، ولذا ذهب هؤلاء إلى وجوب التخيير في إقامة صلاة الجمعة فلا نجري هنا أصالة الاحتياط، فما نحن فيه، من هذا القبيل، فنقول في مسألة التقليد: نحن لا ندرى هل أن حجية فتوى الأعلم على نحو التعين أم على نحو التخيير، فنجري أصالة البراءة بالنسبة إلى التعين، إذن فلا حجية للتعين فنتخيير.

وقد أثرب المرحوم السيد الخوئي في كتابه «التنقية»⁽¹⁾ للدفاع عن استاذه، فقال: إنّ هناك بين ما نحن فيه وبين هذا المورد فرقاً واضحأً، به هو قياس مع الفارق، لأنّ بين ما نحن فيه إلى باب التكليف قياس غير صحيح، والدليل على ذلك هو ما، ورد في باب التكليف في صلاة الجمعة ولا ندري هل أنّه تعلق بصلاة الجمعة المعينة أم بالتخدير بين صلاة الجمعة والظهر، والنسبة للقدر الجامع عندنا

1 - التنقية، ج 1، ص 121.

صفحه 337

علم ويقين، يعني علم بصدور التكليف الوجوي من طرف الشارع، ولكن لا ندري هل أنّ القدر الجامع مقيد بخصوصية التعين بالجمعة أم لم يلاحظ هذا القيد فيه؟ فنجري أصالة البراءة بالنسبة لهذا القيد، ونقول: إنّ هذا القدر الجامع التكليف واضح لدينا، ولذا نجري أصالة البراءة.

ولكن ما نحن فيه ليس بحث التكليف ولا حكم تكليفي، بل بحث حول حجية حكم من الأحكام الوضعية، ولذا نحتاج إلى البحث في الحجية، وللحجية حيثياتان: إحداهما المنجزية والأخرى: المعدّرية، أمّا من حيث المنجزية نقول: إنّ هذا الحكم له حجية وإذا انتفى الدليل فلا منجزية للحكم الواقعي.

وإن قلت: إنّ العلم الإجمالي منجز.

قلت: نعم، إذا انتفى العلم الإجمالي ولو في مورد واحد فلا منجزية هناك، بل ما يحمله إليكم منجرّي دون سواه.

أمّا من حيث المعدّرية، فإذا كان عندكم تكليف ثابت ومسلمٌ وقطعي بالنسبة للعمل فهذا العمل يكون معدّراً عند الله تعالى.

ولكن فيما نحن فيه عندما نقول: لا ندري هل أنّ فتوى الأعلم لها حجية أم الحجية تشمل غير الأعلم أيضاً؟ فهذه الحجية من النوع الثاني دون الأول، بمعنى لا نريد أنّ نقول: إنّه إذا صدرت فتوى الأعلم كان منجزة علينا، بل إنّ هناك عملاً إجمالياً كبيراً في الشريعة المقدّسة وتكتلifaً على ذمة الناس، وهذا العلم الإجمالي له منجزية علينا لأنّ جميع التكاليف الموجودة في اللوح المحفوظ واقعية ومنجزة، فبعد هذا العلم الإجمالي والمنجزية، نرى ما هو الطريق الصحيح الذي يوصلنا إلى المعدّرية، ونحن نعلم أنّ فتوى الفقيه لها المعدّرية لا من باب أنّه تكليف بل من باب أنّ فتوى الفقيه في نفسها لها معدّرية، يعني دوران الأمر بين التعين والتخدير في الحجية، وهنا الحجية من حيث المعدّرية أي أي الفتوىين يتضمن المعدّرية لنا، فإذا علمنا بفتوى غير الأعلم نقع في شك هل أنها معدّرة أم

صفحه 338

لا؟ أمّا إذا علمنا بفتوى الأعلم نتيقن أنّ لها معدّرية، والدوران بين التعين والتخدير في المعدّرية يقتضي الاحتياط، وهو العمل بفتوى الأعلم. كان هذا جواب السيد الخوئي على الإشكال الوارد على بيان المحقق الإصفهاني.

النتيجة: إذا أراد الفقيه أنّ يفتني بتقليد الأعلم وتمسّكاً بالدوران بين التعين والتخدير فعليه أن يأتي بقيد الأحوط في فتواه. يعني أن يقول: يجب تقليد الأعلم على الأحوط.